



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة الزراعة

الدورة الثانية والعشرون

روما، 16-19 يونيو/حزيران 2010

مفاوضات تغيير المناخ في كوبنهاغن وما بعدها

1- تتضمن هذه المذكرة معلومات تخص منظمة الأغذية والزراعة وتتعلق بحصيلة الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (الاتفاقية الإطارية)، التي عُقدت في كوبنهاغن في الفترة من 7 إلى 18 ديسمبر/كانون الأول 2009، والتطورات التي حدثت منذ مؤتمر كوبنهاغن، وتقدم تحليلاً موجزاً لما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لعمل المنظمة في عام 2010.

أولاً - حصيلة مؤتمر كوبنهاغن

اتفاق كوبنهاغن

2- لم يتسَّن الاتفاق في كوبنهاغن على نتيجة ملزمة قانوناً، استناداً إلى أعمال الفريقين العاملين المخصصين المنشأين في بالي- الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل، والفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو. وطُرح عوضاً عن ذلك بيان سياسي- اتفاق كوبنهاغن¹ - في اللحظة الأخيرة، وقد أخذ مؤتمر الأطراف علماً به. ويولي هذا الاتفاق أهمية للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ولكن دون الإشارة إلى الزراعة والأمن الغذائي.

3- وتشمل الجوانب الرئيسية لاتفاق كوبنهاغن ما يلي:

خفض الانبعاثات

- التأكيد على وجود عزم سياسي قوي على مكافحة تغيير المناخ وفقاً لمبادئ الاتفاقية وأحكامها، والاتفاق على ضرورة تخفيض الانبعاثات العالمية تخفيضاً كبيراً للإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين.

¹ http://unfccc.int/files/meetings/cop_15/application/pdf/cop15_cph_auv.pdf

- الاعتراف بأن الإطار الزمني لبلوغ سقف الانبعاثات الوطنية سيكون أطول في البلدان النامية، مع الوضع في الاعتبار أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر يأتيان في مقدمة الأولويات المهيمنة في البلدان النامية وأن اتباع استراتيجية تنمية منخفضة الانبعاثات أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

التكيف

- التشديد على ضرورة وضع برنامج شامل للتكيف يشمل الدعم الدولي والاتفاق على أن تتيح الدول المتقدمة موارد مالية كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها والتكنولوجيا وبناء القدرات لدعم إجراءات التكيف (الرامية إلى الحد من القابلية للتأثر وبناء القدرة على التحمل) في البلدان النامية (خاصة البلدان الأقل نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة وأفريقيا).

التخفيف من وطأة التأثيرات

- إلتزمت الأطراف المدرجة في المرفق الأول بأن تنفذ منفردة أو مجتمعة الأهداف الكمية للانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل بحلول سنة 2020 (على أن تقدمها إلى أمانة الاتفاقية الإطارية بحلول 31 يناير/كانون الثاني 2010، بالشكل المبين في التذييل الأول من الاتفاق). وسيخضع ما تنفذه البلدان المتقدمة من خفض للانبعاثات وما تقدمه من تمويل، للقياس والإبلاغ والتحقق.
- تنفذ الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إجراءات للتخفيف من وطأة التأثيرات، بما فيها تلك المقرر عرضها على أمانة الاتفاقية الإطارية بحلول 31 يناير/كانون الثاني 2010 بالشكل المبين في التذييل الثاني من الاتفاق. ويمكن لأقل البلدان نمواً وللدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتخذ إجراءات طوعاً وبدعم من غيرها. أما إجراءات التخفيف من وطأة التأثيرات التي تتخذها وتتوخاها لاحقاً البلدان غير المدرجة في المرفق الأول، بما في ذلك تقارير الجرد الوطنية، فتبلغ عن طريق البلاغات الوطنية. وتقيد إجراءات التخفيف من وطأة التأثيرات الملائمة وطنياً والتي تتطلب دعماً دولياً في سجل خاص وتخضع لعمليات قياس وإبلاغ وتحقق دولية وفقاً للمبادئ التوجيهية التي يعتمدها مؤتمر الأطراف.

الأنشطة الإضافية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات (REDD-plus)

- الاعتراف بالدور الحاسم الأهمية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات والحاجة إلى تعزيز إزالة غازات الدفيئة عن طريق الغابات والاتفاق على الحاجة إلى إيجاد حوافز إيجابية لهذه الإجراءات من خلال الإنشاء الفوري لآلية تشمل الأنشطة الإضافية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات من أجل تعبئة الموارد المالية من البلدان المتقدمة.

التمويل

- تقديم تمويل أكبر وجديد وإضافي ووافٍ ويمكن التنبؤ به إلى البلدان النامية وكذلك وصول محسّن إلى مصادر هذا التمويل. وتلتزم البلدان المتقدمة مجتمعة بإتاحة موارد جديدة وإضافية، تشمل قطاع الحراجة والاستثمارات المقدمة من خلال المؤسسات الدولية بمبلغ يناهز 30 مليار دولار أمريكي للفترة 2010-2012 (للانطلاق السريع)، على أن توزع هذه الموارد توزيعاً متوازناً بين إجراءات التكيف والتخفيف من وطأة التأثيرات. وفي

سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، تلتزم البلدان المتقدمة بهدف يتمثل في تعبئة 100 مليار دولار أمريكي (من مصادر عامة وخاصة) سنوياً بحلول عام 2020. وسيُتاح لإجراءات التكيّف تمويل جديد من مصادر متعددة من خلال ترتيبات تمويل تتسم بالفعالية والكفاءة، مقرونة بهيكل حوكمة يتوخى تمثيلاً متكافئاً بين البلدان المتقدمة والنامية. ومن المفترض أن يتدفق جزء لا يُستهان به من هذا التمويل عن طريق صندوق كوبنهاغن للحدّ من تغيّر المناخ.

الترتيبات المؤسسية

- إنشاء فريق رفيع المستوى يخضع لتوجيهات مؤتمر الأطراف ومساءلته ويتولى دراسة مساهمة مصادر الإيرادات الممكنة.
- إنشاء صندوق كوبنهاغن للحدّ من تغيّر المناخ بوصفه كياناً تشغيلياً للآلية المالية للاتفاقية من أجل دعم المشاريع والبرامج والسياسات والأنشطة الأخرى المنفذة في البلدان النامية في ما يتعلق بإجراءات التخفيف من وطأة التأثيرات، بما في ذلك الأنشطة الإضافية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، والتكيّف، وبناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها.
- إنشاء آلية تكنولوجية لدفع عجلة تطوير التكنولوجيا ونقلها دعماً لإجراءات التكيّف والتخفيف من وطأة التأثيرات.
- تقييم تنفيذ هذا الاتفاق بحلول عام 2015.

4 - وبموجب القرارات المتخذة بشأن نتائج أعمال الفريقين العاملين المخصصين، قررت الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف والدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، تمديد ولاية هذين الفريقين لتمكينهما من مواصلة عملهما بغية عرض النتائج على مؤتمر الأطراف، على أن يعتمدها من ثمّ في دورته السادسة عشرة في المكسيك.

5 - وهكذا يمكن أن تتشكل معالم المفاوضات في عام 2010 من خلال كل من اتفاق كوبنهاغن والعمل المضطلع به بشأن نصوص الفريقين العاملين المخصصين.

الزراعة في كوبنهاغن

نص المفاوضات

6 - في المحادثات التي عُقدت في بانكوك حول المناخ (28 سبتمبر/ أيلول- 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2009)، أنشئ فريق صياغة مخصص للتفاوض على نص بشأن "النهج القطاعية التعاونية والإجراءات المحددة حسب القطاع" تحت إطار إجراءات التخفيف من وطأة تغيّر المناخ. وانصب تركيز هذا الفريق على قطاعي الزراعة والنقل، وأنشئ في نهاية المطاف فريق منفصل معني بالزراعة. وكان النص بشأن الزراعة لا زال يحتوي على عدد كبير من الأقواس عندما انتهى عمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل في 15 ديسمبر/ كانون الأول. واستمر فريق من

المفاوضين في الاجتماع والتفاوض بطريقة غير رسمية على النص خلال الجزء الرفيع المستوى للمؤتمر. وأزيلت الأقواس تقريباً ولم تكن هناك أية اعتراضات على وضع برنامج عمل بشأن الزراعة تابع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (الهيئة الفرعية). فمثل هذا البرنامج يمكن أن يتيح مزيداً من المناقشات المتعمقة بشأن كيفية تنفيذ إجراءات التخفيف من وطأة التأثيرات بواسطة الزراعة وأوجه التآزر بين التخفيف من وطأة التأثيرات والتكيف، ودعم هذه الإجراءات. لكن أي إجراء رسمي لم يتخذ بخصوص هذا النص في كوبنهاغن، والنص الرسمي المطروح على بساط البحث هو نص قُدّم في وقت سابق، وأُرفق بتقرير الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل في دورته الثامنة (الوثيقة FCCC/AWGLCA/2009/17).

الاجتماعات الجانبية والموازية لمؤتمر كوبنهاغن بشأن الزراعة والأمن الغذائي

7- شملت أهم الأنشطة اجتماعاً جانبياً عقدته منظمة الأغذية والزراعة بشأن "توحيد الالتزام والعمل لمواجهة تحديات تغير المناخ والأمن الغذائي" ويوم الزراعة ويوم الغابات. وجمع اجتماع لاحق مشترك بين المنظمة والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي هذه الاجتماعات الثلاثة معاً وخرج برسائل مشتركة وُضعت في بيان مشترك. وتمثلت النتيجة الرئيسية لهذه الاجتماعات في زيادة التعريف بالتكيف والتخفيف من وطأة التأثيرات على المستوى الزراعي من خلال منظمات زراعية دولية تتحدث بصوت واحد والفرص المتاحة لتعزيز التعاون بينها في المستقبل. وقد عُقد الاجتماع الجانبي الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع وزارة الزراعة الدانماركية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وكان هناك جزء مشترك رده كل من وزير الزراعة الأمريكي ووزير الزراعة الدانماركي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ورئيس الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين ومدير المعهد الوطني البرازيلي لأبحاث الفضاء، وهو أن: الأمن الغذائي وتغير المناخ مرتبطان في ما بينهما ارتباطاً جوهرياً في قطاع الزراعة، وأنه سيتعين معالجتهما معاً، وليس بمعزل عن بعضهما البعض، إذا ما أُريد معالجتهما على نحو فعال. وقد اعتمدت هذه الرسالة نفسها في يوم الزراعة وفي الاجتماع الجانبي المشترك.

8- ويمكن الاطلاع بشكل أكثر تفصيلاً على قائمة إسهامات منظمة الأغذية والزراعة في المفاوضات على الموقع التالي: <http://www.fao.org/forestry/foris/data/nrc/FAOactivities-supporting-the-climate-change-negotiations.pdf>

ثانياً- التطورات في مرحلة ما بعد كوبنهاغن

الزراعة في بلاغات الأطراف استجابة لاتفاق كوبنهاغن

9- في ما يتعلق بالدعوة إلى تقديم البلاغات بحلول 31 يناير/كانون الأول 2010 الواردة في اتفاق كوبنهاغن (انظر الفصل الأول أعلاه)، استجاب² عدد من الدول لذلك وقدم معلومات إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير

² في 12 أبريل/نيسان 2010، كان 14 من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالإضافة إلى البلدان السبعة والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و35 من البلدان غير المدرجة في المرفق الأول قد بادرت إلى الرد. انظر: <http://unfccc.int/home/items/5262.php>

المناخ حول ما تقترحه من أهداف وإجراءات. وأجريت التحليلات، ولا سيما للأهداف المدرجة في المرفق الأول وآثارها للإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين، وكذلك المقارنة بين هذه الأهداف. وتتفق معظم هذه التحليلات³ على أن الأهداف المبينة حتى الآن، حتى لو تضمنت تعهدات البلدان النامية، لن تضمن بقاء ارتفاع درجات الحرارة أقلّ من درجتين مئويتين. وإنّ سنوات الأساس المختارة وإدراج/استبعاد استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة تؤثر في عملية المقارنة.

10- أوضح بلدان اثنان فحسب، من بين البلدان المتقدمة، أنّ خفض الانبعاثات المتعهد بها يستند إلى افتراض الموافقة على مجموعة فعّالة من قواعد استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة. ومن بين البلاغات الخمسة والثلاثين الواردة من البلدان النامية، ثمة 8 بلاغات ليست محددة القطاع، وأشار 15 بلاغاً إلى أن أصحابها يعتمدون اعتماد إجراءات التخفيف من وطأة التأثيرات بواسطة الزراعة (للحصول على لمحة عامة والاطلاع على تفاصيل الإجراءات المقدمة للتخفيف من وطأة التأثيرات في الزراعة، انظر الموقع التالي:

http://www.fao.org/forestry/foris/data/nrc/InfoNote_PostCOP15_FAO.pdf

ولئن لم يبادر العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إلى الردّ، فإنّ هذا يمثل جزءاً كبيراً من البلاغات الواردة حتى الآن. ويتضح من خلال البلاغات التي تشمل الزراعة وجود تباين في القدرات والظروف ووجهات النظر الوطنية.

11- وقد شملت الإجراءات المقترحة تحسين إدارة مخلفات المحاصيل، وممارسات متصلة بالأراضي الزراعية للتخفيف من وطأة التأثيرات، ومشاريع الكربون في الغابات والزراعة، واستعادة الأراضي العشبية، وإنتاج المحاصيل العلفية، واعتماد التقنيات التي تجمع بين الري والتسميد لزيادة كفاءة استخدام الأسمدة واعتماد التقاط غاز الميثان في مزارع تربية الماشية والدجاج. وأكد بلد آخر وجود نقص في التحليلات عن الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم في قطاع الزراعة وأبرزت على هذا الأساس في خطة عملها الهدف والإجراءات المحددة لبناء القدرات وإجراء البحوث لتحديد وتطوير الممارسات الزراعية الجيدة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى المزرعة.

الفريقان العاملان المخصصان والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

12- اجتمع الفريقان العاملان المخصصان في بون في الفترة من 9 إلى 11 أبريل/نيسان 2010 لاتخاذ قرار بشأن كيفية مواصلة المفاوضات قبل انعقاد مؤتمر الأطراف السادس عشر في المكسيك. وبالإضافة إلى دورات التفاوض المقررة بالفعل لعام 2010، قررت الحكومات في الاجتماع الذي انعقد في بون في أبريل/نيسان عقد دورتين إضافيتين، تستغرق كل واحدة منهما أسبوعاً واحداً على الأقل. وسوف تُعقد الدورتان الإضافيتان بين الدورة الثانية والثلاثين للهيئات الفرعية التابعة للاتفاقية من 31 مايو/أيار إلى 11 يونيو/حزيران 2010 ومؤتمر تغيير المناخ الذي ستتنظمه الأمم المتحدة في المكسيك في الفترة من 29 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 10 ديسمبر/كانون الأول 2010. ودعا الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل رئيسته إلى إعداد نص، تحت مسؤوليتها، لتسهيل المفاوضات بين الأطراف، في الوقت المناسب لدورتي مايو/أيار - يونيو/حزيران في بون.

³ شركة Ecofys؛ ومعهد الموارد العالمية؛ ومنظمة Climate Analytics؛ وشركة PricewaterhouseCoopers، وغيرها.

13- وإن إعادة عقد اجتماعات الفريقين العاملين المخصصين يعني أن مشروع النص بشأن " النُهُج القطاعية التعاونية والإجراءات الخاصة بقطاع الزراعة" سيُطرح مرة أخرى على "طاولة النقاش" تحت إطار إجراءات التخفيف من وطأة التأثيرات ضمن الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل. وفي ضوء توافق الآراء غير الرسمي الذي تمّ التوصل إليه في نهاية مؤتمر الأطراف الخامس عشر بخصوص وضع برنامج عمل في مجال الزراعة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، يمكن للأطراف، أثناء انعقاد الدورة الثانية والثلاثين لهذه الهيئة في يونيو/حزيران، أن تقرر وضع هذا البرنامج أو يمكن لها إرجاء اتخاذ قرار بهذا الصدد إلى حين انعقاد مؤتمر الأطراف في المكسيك.

الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل مواجهة تغير المناخ الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة

14- أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فريقاً استشارياً رفيع المستوى، يرأسه رئيساً حكومتي المملكة المتحدة واثيوبيا ويضم رؤساء دول وحكومات آخرين ومسؤولين رفيعي المستوى من الوزارات والبنوك المركزية، فضلاً عن خبراء في المالية العامة والتنمية والقضايا ذات الصلة. وسوف يقدم الفريق تقريره قبيل انعقاد مؤتمر الأطراف السادس عشر في المكسيك.

ثالثاً - الانعكاسات على عمل منظمة الأغذية والزراعة

15- لا زال العديد من البلدان يرغب في مواصلة العمل من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً بشأن تغير المناخ من أجل ضمان اتخاذ إجراءات فعّالة لمواجهة تغيّر المناخ. وفي الوقت نفسه، يبيّن اتفاق كوبنهاغن، بطريقة عامة جداً، الإجراءات المتعلقة بالتخفيف من وطأة التأثيرات والتكيف، فضلاً عن الالتزام بإتاحة الموارد للبلدان لاتخاذ إجراءات من هذا القبيل. وفي حين قدّم عدد محدود فقط من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بلاغات استجابة لاتفاق كوبنهاغن، فإن نسبة هذه البلاغات التي شملت الزراعة قد تكون مؤشراً على إمكانية أن تصبح الزراعة مكوناً هاماً في إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً في البلدان النامية. وليس من السابق لأوانه بالنسبة للبلدان التي ترغب في تقديم دعم دولي وتلك التي ترغب في الحصول عليه للتخفيف من وطأة التأثيرات بواسطة الزراعة، والمضي قدماً صوب وضع مشاريع تجريبية منسقة يمكن أن تؤدي إلى بناء الثقة لاتخاذ إجراءات ملموسة، مشفوعة بدعم فني يتماشى وظروف البلد على النحو المطلوب. ومن شأن توفير الدعم الدولي للإجراءات المتخذة على الصعيد القطري أن يساعد على بناء الثقة والقدرة على اتخاذ إجراءات التكيف والتخفيف من وطأة التأثيرات، فضلاً عن بناء الثقة للتوصل إلى توافق في الآراء حول اتفاق دولي بشأن تغير المناخ.

16- وسيتعين في الوقت ذاته إدراج الشروط المواتية لهذه الإجراءات الخاصة بالتخفيف من وطأة التأثيرات بواسطة الزراعة في أي صك دولي (أو صكوك دولية) يوافق عليه مؤتمر الأطراف في نهاية المطاف. وهذا يشمل نصاً مناسباً عن التمويل وتطوير/نقل التكنولوجيا والتخفيف من وطأة التأثيرات والتكيف (نظراً لأوجه التآزر المحتملة الكامنة في عدد من ممارسات إدارة الأراضي الزراعية، والتي سلّطت منظمة الأغذية والزراعة الضوء عليها⁴).

⁴ الأمن الغذائي وجهود التخفيف من وطأة التأثيرات بواسطة الزراعة في البلدان النامية: خيارات مطروحة للاستفادة من أوجه التآزر، منظمة الأغذية والزراعة، 2009.

17- ويمكن لبرنامج عمل بشأن الزراعة تضعه الهيئة الفرعية أن يساهم في تحسين الفهم والاتفاق في نهاية المطاف على المنهجيات العلمية والتكنولوجية والأساليب التي من شأنها أن تعزز الإجراءات المتخذة والدعم للتخفيف من وطأة التأثيرات بواسطة الزراعة. وقد بيّنت حالة أنشطة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات برنامج عمل مخصص لهذا الغرض في إطار الهيئة الفرعية والأعمال التجريبية على أرض الواقع في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المنهجية الصعبة. وسبق للمنظمة أن حددت بعض المشاكل الممكنة التي قد ترغب الهيئة الفرعية في تناولها في برنامج عمل خاص بالزراعة وقد أفادت بعض البلدان أنّ المنظمة قد ترغب في مواصلة بلورة هذا العمل.

18- وإنّ المنظمة على أهبة الاستعداد لدعم المفاوضات من الناحية الفنية، بالتشاور مع الأمانة العامة للاتفاقية، والعمل على الصعيد الميداني، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والشركاء (ولا سيما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والبنك الدولي). وتضطلع المنظمة بدور في دعم البلدان من أجل التوصل إلى توافق في الآراء من خلال توضيح المسائل والآثار والخيارات الممكنة المتعلقة بإجراءات التخفيف من وطأة التأثيرات والتكيّف في مجالات ولايتها.

19- كما أنها تؤدي دوراً في دعم البلدان التي تسعى إلى بلوغ الهدف المزدوج المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة تغير المناخ بطرق يعزز بعضها البعض من خلال وسائل إنمائية منخفضة الانبعاثات ومستدامة تملكها وتقودها الحكومات. وقد أطلقت المنظمة مشروع حساب أمانة متعدد المانحين لمدة خمس سنوات من أجل "التخفيف من وطأة تأثيرات تغير المناخ في الزراعة". وسيعزز هذا المشروع قاعدة المعارف بشأن الانبعاثات وإمكانيات التخفيف من وطأة التأثيرات من خلال الزراعة، وهو ما سيسمح للبلدان بتطوير نظم الإبلاغ عن الانبعاثات الخاصة بها، وتحديد خيارات التخفيف من وطأة التأثيرات والوصول في نهاية المطاف إلى أنواع مختلفة من التمويل لإجراءات التخفيف من التأثيرات. وسيختبر المشروع أيضاً خيارات التخفيف العملية من وطأة التأثيرات في النظم الزراعية المختلفة، في ما يتعلق بأصحاب الحيازات الصغيرة، فضلاً عن أساليب التمويل المناسبة بما في ذلك الدفع مقابل الخدمات البيئية. وسيتولى المشروع بناء القدرات لتمكين البلدان النامية من إدماج إجراءات التخفيف من وطأة التأثيرات في سياساتها وممارساتها الزراعية، بالإضافة إلى إجراءات التخفيف من وطأة التأثيرات بواسطة الزراعة في استراتيجيات تغيير المناخ.